

معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية دراسة حالة ولاية بسكرة

Obstacles of applying financial accounting system In Algerian joint stock companies Case study: the province of Biskra

عمار بن عيشي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، جامعة بسكرة- الجزائر

benaiichi_ammam@yahoo.fr

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية، وتم اختيار شركات المساهمة لولاية بسكرة كدراسة حالة، ومن أجل تحقيق ذلك قام الباحثان باختيار أفراد الدراسة من المحاسبين (محاسب معتمد، خبير محاسبي، محافظ حسابات)، ومن أجل الوصول إلى أهداف الدراسة استخدام الباحثان أسلوب الوصفي التحليلي للجانب النظري للموضوع إلى جانب أسلوب دراسة الحالة في الدراسة الميدانية، ومن أجل التأكد من مدى صحة فرضيات الدراسة تم تطبيق أسلوب مسح شامل على أفراد الدراسة والبالغ عددهم 66 محاسب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss لتحليل البيانات وتفسيرها، وقد توصلت الدراسة إلى وجود معوقات تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية : النظام المحاسبي المالي، شركات المساهمة، القوائم المالية، معوقات، المؤسسة الجزائرية.

Abstract:

This study aims to Obstacles to the application of knowledge of financial accounting system in the Algerian joint stock companies, Was chosen as joint-stock companies with the mandate of Biskra as a case study, In order to achieve that, the researchers The selection of members of the study of accountants (Certified Public Accountant, an accounting expert, the governor of accounts), And in order to reach the objectives of the study The researchers use descriptive analytical method for the theoretical side of the subject Besides case study method in the field study, In order to ensure the validity of hypotheses applying the method of a comprehensive survey of the members of the study and 66's accountant Depending on the statistical program spss for data analysis and interpretation, The study found The existence of obstacles limit the application of financial accounting system in the Algerian joint stock companies

Keywords: Financial accounting system, joint stock companies, Financial Statements, Obstacles, Algerian institution.

تمهيد :

يعبر النظام المحاسبي مجموع القواعد والممارسات المحاسبية التي تسود في بلد معين، فهو الإطار الذي يشمل القواعد والمبادئ والأسس التي تساعد المؤسسة على تسيير وتسجيل العمليات وإثباتها في الدفاتر والسجلات، واستخراج البيانات والكشوف المحاسبية والإحصائية وتحقيق الرقابة الداخلية عن طريق مجموعة من الوسائل والأدوات المستخدمة في هذا النظام،

إن النظام المالي المحاسبي الجديد يقرب الممارسة المحاسبية الجزائرية من الممارسة العالمية من حيث الاعتماد في العمل المحاسبي على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر، كما أنه يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية بخصوص الحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات، وكفيلة بإجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية.
- ما هي معوقات التي تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية
- ما هي الوسائل والطرق التي تؤدي إلى زيادة تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية

فرضيات الدراسة:

- لتطبيق النظام المحاسبي المالي أهمية في شركات المساهمة الجزائرية.
- توجد معوقات تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية
- توجد وسائل وطرق تؤدي إلى زيادة تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف منها:

- التعرف على واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية
- توضيح أهم المعوقات التي تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية
- التعرف على الوسائل والطرق التي تؤدي إلى زيادة تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تزامنها مع التغير الحاصل في الأنظمة المحاسبية في الجزائر وهذا بتبنيها لفكرة معايير المحاسبة الدولية من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد، والذي جاء ليطور نظام المحاسبة في الجزائر وتقريبه من التطبيقات المحاسبية على الصعيد الدولي لتسهيل قراءة القوائم المالية من طرف مستخدمي المعلومة المحاسبية

المنهج المستخدم:

تم اعتماد أسلوب الوصفي التحليلي عند تناولنا للجانب النظري للموضوع في حين تم استعمال أسلوب دراسة الحالة في الدراسة الميدانية.

أولاً- الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي:

1- مفهوم النظام المحاسبي المالي:

"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، نجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"¹

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطاراً تصورياً للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها مثل محاسبة الالتزامات، الاستمرارية في الاستغلال، القيم القابلة للفهم، الدلالة، المصادقية، القابلية للمقارنة، التكلفة التاريخية، وأسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني. يشكل الإطار المحاسبي للمحاسبة المالية دليلاً لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون هناك بعض المعالجات غير معالجة بموجب تأويل أو معيار.² كما يتضمن الإطار المحاسبي للمحاسبة المالية مفاهيم لكل من الأصول، الخصوم المنتجات والأعباء ومجال التطبيق والمبادئ والاتفاقيات المحاسبية، بالإضافة إلى أنواع الكشوف المحاسبية أو القوائم المالية وكيفية عرضها.

2- مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:

لقد حدد النظام المحاسبي المالي وفقاً للمواد 02، 04، 05 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 مجالات تطبيق هذا النظام كالتالي:

- كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، و المعنويون بمسك المحاسبة هم:
- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات مبنية على عمليات متكررة؛
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، و يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها و عدد مستخدميها و نشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.³

3- أحكام النظام المحاسبي المالي:

جاء القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 الصادر عن وزارة المالية بتحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، كما حدد في الملحق رقم 2 نظام المحاسبة المالية المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة و ذلك بتحديد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.

كما جاءت التعليمات رقم 2 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009 عن وزير المالية والتي تحدد تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة في سنة 2010 من خلال معالجة قضايا المرور من المخطط المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي من جهة ومقابلة الحسابات السابقة بالحالية.

تضمن نظام المحاسبي المالي الأبواب التالية :

- قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات وإدراجها في الحسابات؛
- عرض الكشوف المالية؛

- مدونة الحسابات و سيرها؛
- المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.

4-تنظيم مهنة المحاسبة: من خلال النظام المحاسبي المالي يجب على المؤسسات والخاضعين لهذا النظام مراعاة واحترام القواعد التالية:

- المحاسبة ينبغي أن يحترم فيها مبادئ الحيطة والحذر، الدقة والمصادقية، والشفافية والإفصاح.
- تمسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية .
- ينبغي أن تكون داخل كل مؤسسة دليل عمل للمراقبة والمراجعة الداخلية والخارجية.
- عناصر الأصول والخصوم يجب أن تخضع للجرد الدائم على الأقل مرة في السنة.
- كل تسجيل محاسبي يجب أن يخضع لمبدأ القيد المزدوج.
- كل تسجيل محاسبي يجب أن يتم انطلاقاً من وثائق مؤرخة ومكتوبة في شكل يضمن المصادقية
- دليل أعمال نهاية الدورة يجب أن يكون موثق بصفة واضحة في كل مؤسسة.
- كل مؤسسة يجب أن تمسك دفاتر محاسبية تشمل دفتراً يومياً، ودفترًا كبيراً، ودفتر جرد، مع مراعاة الأحكام الخاصة بالكيانات الصغيرة
- تسجل في الدفتر اليومي حركات الأصول والخصوم والأموال الخاصة والأعباء ومنتجات الكيان.وفي حالة استعمال دفاتر مساعدة، فإن الدفتر اليومي يتضمن فقط الرصيد الشهري للكتابات الواردة في الدفاتر المساعدة (المجاميع العامة الشهرية لكل دفتر مساعد).
- يتضمن الدفتر الكبير مجموع حركات الحسابات خلال الفترة المعينة،،
- تتقل في دفتر الجرد الميزانية وحساب النتائج الخاصان بالكيان،
- تحفظ الدفاتر المحاسبية أو الدعامات التي تقوم مقامه، وكذا الوثائق الثبوتية، لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ قفل كل سنة مالية محاسبية.
- يرقم رئيس المحكمة مقر الكيان ويؤشر على الدفتر اليومي ودفتر الجرد.
- كل الدفاتر المحاسبية التي يتم إعدادها والوثائق المتعلقة بها يجب أن يحتفظ بها لمدة عشر سنوات على الأقل.
- تمسك الكيانات الصغيرة محاسبة مبسطة تتضمن الإيرادات والنفقات اليومية وتحفظ لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ إقفال الدفاتر المحاسبية.
- ينص النظام المحاسبي المالي على مسك المحاسبة يدوياً أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي
- يجب أن تلي كل محاسبة ممسوكة بموجب نظام الإعلام الآلي مقتضيات الحفظ والعرف والأمن والمصادقية واسترجاع المعطيات.
- تشمل الكشوف المحاسبية الميزانية،جدول حسابات النتائج،جدول سيولة الخزينة،جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق.
- يجب أن تعرض الكشوف المحاسبية الوضعية المالية للكيان ونجا عته وكل تغيير يحدث على الحالة المالية ، كما يجب أن تعكس هذه الكشوف كل المعاملات والأحداث المتعلقة بنشاط الكيان(المؤسسة).
- تضبط الكشوف المالية تحت إشراف المسؤولين خلال مدة لا تتجاوز الأربعة أشهر من تاريخ الإقفال.
- كما يجب أن تتوفر في الكشوف المحاسبية معلومات تسمح بإجراء مقارنة مع الدورة المحاسبية السابقة.
- يجب أن تتضمن الملاحق إيضاحات في شكل مقارنة وصفية عددية، وتشمل كل التعديلات في الطرائق المحاسبية وغير ذلك من التوضيحات والتي من خلالها يمكن قراءة القوائم المالية بشكل يسمح بمقارنة دورة محاسبية بأخرى.
- كل مؤسسة لها مؤسسات فرعية يجب أن تنشر الكشوف المحاسبية المدمجة للمؤسسة الأم ككل سنوياً.

- لا يتم أي تغيير في الطرق المحاسبية إلا إذا فرض في إطار تنظيم جديد أو إذا كان يهدف إلى تحسين نوعية الكشوفات المالية.⁴

5- المبادئ المحاسبية الأساسية للنظام المحاسبي المالي:

تبنى النظام المحاسبي المالي ضمناً مختلف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي⁵:

استمرارية النشاط: يجرى إعداد القوائم المالية بالافتراض أن المنشأة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المنشأة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام، ولكن إن وجدت هذه النية أو الحاجة فإن القوائم المالية يجب أن تتعدد إلى أساس مختلف في مثل هذه الحالة المؤسسة معبرة بالإفصاح عن ذلك.

الدورة المحاسبية: عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في 01/01 وتنتهي 12/31 كما يمكن للمنشأة أن تضع تاريخ لإدخال دورتها المحاسبية مخالف تاريخ 12/31 إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مختلفة للسنة المدنية، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهراً.

استقلالية الدورات: إن تحديد نتيجة كل دورة محاسبية تكون مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها، حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط.

قاعدة كيان الوحدة الاقتصادية: تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن ملاكها، أي لها شخصية معنوية مستقلة عن مالكي المشروع.

قاعدة الوحدة النقدية: أي تسجيل العمليات المعبر عنها بالنقود كما تسجل العمليات التي لا يمكن التعبير عنها بالنقود في القوائم المالية وخاصة في الملحق، إذا ما كان لديها تأثير مالي على الصورة العامة.

مبدأ استمرارية الطرق: أي أن نفس الطرق المطبقة في دورة سابقة تطبيق في الدورة المالية وطل تغيير لابد أن يبرر في الملحق

مبدأ المماس بالميزانية الافتتاحية: يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لدورة معينة هي الميزانية الختامية للدورة السابقة لها.

الصورة الصادقة: يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمنشأة، وفي تتوفر هذه الصورة لابد من احترام قواعد ومبادئ المحاسبة، وإذا كانت هناك قاعدة أو مبدأ يؤثر سلباً على هذه الصورة يجب حذفه والإشارة إلى ذلك في الملحق.

مبدأ الأهمية النسبية: تكون المعلومة ذات معنى، أي ذات أهمية إذا أثر غيابها من القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه القوائم¹، لذا يجب أن تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعملها تجاه المؤسسة، غير انه يجوز جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الوظيفة أو الطبيعة

مبدأ الحيطة والحذر: ويقصد بذلك الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ظل عدم التأكد، بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخيم وإفراط في قيمة الأصول والإيرادات، أو التقليل في قيمة الخصوم والتكاليف

يجب على المحاسبة المالية أن تستجيب لمبدأ الحيطة والحذر، لان ذلك يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع والأحداث في ظروف الشك قصد تفادي الأخطار التي من شأنها أن تنقل المؤسسة بالديون. إن تطبيق هذا المبدأ يجب أن لا يؤدي إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.

مبدأ عدم المقاصة: لا يمكن إجراء أي المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم في الميزانية أو بين عناصر الإيرادات والأعباء في حساب النتيجة، والهدف من هذا المبدأ هو منع فقدان المعلومة المالية لقيمتها، خاصة في حالة الإفلاس، غير

أنه يمكن إجراء هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلاً تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات بالتتابع، أو على أساس صاف.

مبدأ التكلفة التاريخية: تسجل في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات الأسعار أو تغيرات القدرة الشرائية للعملة. بخلاف فانه يمكن تعويض التكلفة التاريخية وتقييم الأصول والخصوم بالقيمة الحقيقية (القيمة العادلة) وفي حالات خاصة، مثل الأدوات المالية والأصول البيولوجية. لكن هذا المبدأ لقي العديد من الانتقادات من طرف الكتاب والمحاسبين، وتزداد حدة هذه الانتقادات في حالة الارتفاع في مستويات التضخم.

6- أهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي:

يهدف النظام المحاسبي المالي إلى:

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.
- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية.
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.
- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي.
- المساعدة على نمو المردودية للمؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.
- السماح بالتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجباية بموضوعية ومصداقية.
- الاستفادة الشركات متعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول.
- النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة والتي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.
- السماح بتقييم الممتلكات بشروط السوق.
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة؛
- يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين و المساهمين الآخرين حول مصداقيتها و شرعيتها و شفافيته؛
- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات و تسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛
- يساعد في إعداد الإحصائيات و الحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية و المصداقية؛
- الاستفادة الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول⁶.

7- أهمية النظام المحاسبي المالي:

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي :

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة و دقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.

- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي و التقييم و كذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعبات
- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية و المستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة.
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار ، و تحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية .
- يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار و يدعم القدرة التنافسية للمؤسسة .
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تركز على مبادئ محددة بوضوح .
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب .
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا ، مما يدعم شفافية الحسابات ، و تكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة .
- انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية .
- تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة.
- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع ، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية .
- يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة .
- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة .
- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع.
- تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة ، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة و تغير الأموال الخاصة ، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة⁷ .

8- معوقات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي:

- يواجه النظام المحاسبي المالي معوقات تتمثل:
- عدم تماشي المنظومة التعليمية للجامعات الجزائرية مع دخول النظام حيز التطبيق فقد كان من الواجب تحديث المنظومة حسب النظام الجديد منذ صدور قانونه و تكوين الأساتذة و المؤطرين.
- عدم استعداد المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام لضيق الفترة بين صدور القانون و إجبارية تطبيقه و مع قلة المؤطرين لم تستطع كل المؤسسات لحد الساعة تكوين كل محاسبيها.
- صعوبة استخراج معدل الفائدة الضمني في عقود الإيجار التمويلي.
- انعدم المراجع حيث أن صعوبة فهم القانون تحتم وجود مرجعية لتفسيره⁸.
- ضعف استعداد الكثير من المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام :فلا زالت أنظمة المعلومات غير فعالة والموارد البشرية غير مهيأة و غير مؤهلة لتطبيق هذا النظام المستمد أساسا من معايير المحاسبة الدولية.وفي اعتقادنا ،يعود هذا إلى غياب الوعي المحاسبي في الكثير من المؤسسات الجزائرية.
- غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة: التطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية،التي تتميز بالكفاءة ،مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا .وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر.الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي الجديد بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي للجزائر.

- عدم ترابط تبني النظام المحاسبي الجديد بإجراء تعديلات على القانون التجاري من جهة و النظام الضريبي من جهة أخرى: فإذا أخذنا كمثال على ذلك تسجيل قرض الإيجار في الأصول وإدراج الإهلاكات المتعلقة بالأصل المستأجر ضمن أعباء الدورة كما نص عليه هذا النظام، فإن القانون الضريبي الحالي يسمح للمؤسسات بإدراج الإهلاكات التي تعود لأصول تملكها المؤسسة فقط. كما أن القانون التجاري الحالي ينص على تصفية المؤسسة إذا فقدت 75% من رأس مالها الاجتماعي غير أن النظام المحاسبي الجديد يعتبره عنصرا هامشيا (Résiduel)، فهو عبارة عن الفرق بين الأصول و الخصوم وهذا الفرق يتغير من وقت لآخر، فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانها مزاوله نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأس مالها الاجتماعي.
- صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية: إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحيارة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمها السوقية.
- غياب نظام معلومات للاقتصادي الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية: فالترقيم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية، فضلا عن قلتها.
- بطء في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين: فمازالت المقررات المحاسبية لم تتغير وطرق التدريس يغلب عليها تعليم المحاسبة على طريقة القواعد و التي تقوي الإستدكار على حساب الإبداع، وهذا راجع أساسا غياب الوعي المحاسبي و شيوع النظرة الضيقة إلى المحاسبة على أنها تقنية وليست علما قائما بذاته⁹.
- وضعية الشركات الجزائرية غير المسعرة في البورصة، والتي لا تستفيد من المزايا التي يقدمها النظام المحاسبي المالي الجديد، حيث أن هذه المؤسسات قد تتحمل فيه أعباء نتيجة لصعوبة تطبيق النظام في الوقت الحالي.
- ضوابط النظام المحاسبي الوطني، خاصة الاعتبارات الجبائية التي ترتبط بسياسات وطنية بعيدة عن مجال التوافق.
- الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسات في حالة تغيير الطرق المحاسبية، مقابل الأخبار بتأثير التغيير على النتيجة، وكذا الوسائل والجهود المبذولة لإنجاح التغيير.
- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد يحتاج إلى تأطير ذوي خبرة عالية ليتمكن الشريحة العاملة في المجال المحاسبي من كم معرفي وتقنيات حديثة للتطبيق الميداني لهذا النظام بالإضافة إلى هذا وجوب تكوين العدد الكافي للمؤطرين بحيث يمكن في ظرف سنة أو سنتين من تغطية كل الوطن بل كل القطاعات خاصة قطاع التربية والتكوين، من تربية وطنية وتكوين مهني وتعليم عالي¹⁰.
- ضعف المؤسسات المالية التي تعتبر عنصرا فعالا في تحريك العمل بالنظام المحاسبي المالي.
- إن النظام المحاسبي المالي الجديد لا يأتي مبتغاه إلا من خلال إصلاحات لقطاعات متعددة أخرى سواء على الصعيد القانوني أو من حيث تكوين الموارد البشرية.
- مستوى التقدم الاقتصادي: في الجزائر نجد أن ملكية الشركات تميل إلى ان تكون في يد الحكومة. وفي الوقت نفسه نرى ان الاحتمال ضئيل في وجود عدد كبير من المحاسبين القانونيين الذي يزاولون المهنة ويعملون على تطوير الروح المهنية في المحاسبة. وهكذا نرى أن غياب الحاجة وعدم المقدرة على إعداد تقارير مالية رفيعة المستوى لهما تأثير قوي على الحد من قدرة الجزائر على تطوير معايير محاسبية بالمعنى الحقيقي للكلمة.
- النظام الضريبي: في بعض الحالات قد يكون للنظام الضريبي وما يرافقه من تشريعات اثر لا يستهان به على تطوير النظام المحاسبي والمالي . على سبيل المثال نرى أن الأسلوب المحاسبي الذي ينص على أن "الوارد أخيرا يصدر أولا" في الولايات المتحدة يستخدم فقط للأغراض الضريبية في حالة ورودها في التقارير المالية.

كما تعد قوانين الضرائب من المعوقات الرئيسية التي تعيق تطبيق النظام المحاسبي والمالي، لأنها من العوامل الهامة التي تؤثر على وضع وتطوير النظام المحاسبي والمالي ومن ثم فانه في الجزائر فان النظام المحاسبي والمالي يجب أن يتطابق مع القوانين الضريبية أي أن الهدف الأساسي للنظام المحاسبي والمالي وكذا معايير التقارير لمالية الدولية هو تحصيل الضرائب وبالتالي عند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية سيكون هناك تعارض بين الربح المقبوض ضريبيا وبين الربح الحقيقي الناتج عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. ولاشك فيه أن تضارب النصوص القانونية النافذة مع المعايير المحاسبية الدولية سيجعل النظام المحاسبي والمالي والمعايير المحاسبية صعبة التطبيق.¹¹

9- مقومات تطبيق النظام المحاسبي الجديد:

يقصد بمقومات التطبيق ما ينبغي القيام به من اجل تهيئة البيئة المحلية لتتدمج في البيئة الدولية بدون أي صعوبات وتعارض، وتتمثل أهم هذه المقومات فيما يلي:

ينبغي أن تتوافق البيئة المحلية مع صفات العولمة من حيث الانضمام إلى

أ- بيئة معولمة أو في طريقها إلى البيئة العالمية:

المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها المنظمة العالمية للتجارة ، مجلس معايير المحاسبة الدولية ، منظمة البورصات العالمية و الاتحاد الدولي للمحاسبين وغيرها.

ب- تكييف التشريعات والقوانين مع المتطلبات الدولية:

يجب إزالة أي تعارض أو عدم تطابق بين القوانين والتشريعات المحلية مع المتطلبات الدولية بحيث يسهل تطبيق معايير المحاسبة الدولية في مجالات الصناعة، التجارة، الخدمات والقطاع المالي.

ت- البيئة الاقتصادية للبلد هي بيئة الاقتصاد الجزئي:

أي بيئة الوحدات الاقتصادية (المؤسسات)، وهنا يتراجع دور الدولة إلى كونه دورا تنظيميا وتنسيقا وليس دورا مسيطرا اهو مالكا، وقد تبنت الجزائر نظام السوق منذ 1988، غير أن دور الدولة لا زال قائدا ومسيطرا ومؤثرا في مجرى الحياة الاقتصادية في الجزائر، فليس للمؤسسات الحرية الكبيرة في اختياراتها وتصرفاتها وذلك لاعتبارات سياسية واجتماعية. إضافة إلى ذلك ، فان الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد مضاربة وليس اقتصاد السوق الحقيقي، الذي يفرز قيما سوقية حقيقية وليست ناتجة عن المضاربة، كما يحصل في السوق العقارات مثلا، ومنه يمكن اعتماد عليه في معرفة القيم العادلة لهذه العقارات

ث. التكيف الفني والنفسي لمواطني البلد:

التكيف الفني هو استخدام التقنيات الحديثة في مجال العمل بطرق كفئة وإمكانيات جيدة. أما التكيف النفسي فيقصد به تقبل مواطني البلد لتقافة العولمة وتوجهاتها¹²

ثانيا- الدراسة الميدانية:

1- منهجية الدراسة الميدانية:

1-1- أدوات جمع المعلومات: قام الباحثان بإعداد استبانة لمعرفة معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية دراسة حالة ولاية بسكرة تكونت الأداة من مجموعة من محاور الدراسة وعدد فقرات كل مجال (محور). أهمية تطبيق نظام المحاسبي المالي 09، معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية 13، وسائل زيادة إمكانية الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي 07 المجموع الكلي 29 ، كما تم استخدام مقياس ليكرت likert الخماسي في جميع أسئلة الاستبيان

1-2- صدق وثبات الاستبيان:

- صدق الاستبيان: تم التحقق من صدق الأداة من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من الأساتذة متخصصين في المحاسبة ولهم خبرة طويلة في هذا المجال من جامعات جزائرية، وطلب منهم إبداء الرأي حول فقرات الاستبانة وذلك بهدف وتعديل واقتراح فقرات جديدة ومناسبة للأداة لموضوع الدراسة، وبناء على ملاحظات الأساتذة تم تعديل أداة الدراسة.

- ثبات الاستبيان: من أجل استخدام معامل ثبات للأداة تم استخدام معامل كرونباخ الفا من أجل تحديد الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة: أهمية تطبيق نظام المحاسبي المالي 0.745، معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية 0.786، وسائل زيادة إمكانية الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي 0.751 المجموع الكلي 0.874، وتشير القيم الواردة أن الأداة تتمتع بدرجة ثبات مناسبة وتفي بأغراض هذه الدراسة

1-3- مجتمع الدراسة وعينتها:

تم إجراء الدراسة على مكاتب المحاسبة والبالغ عددها 22 مكتب في ولاية بسكرة والتي تحتوي على 66 محاسب مقسمة إلى محاسب معتمد، محافظ حسابات، خبير محاسبي. ونظرا لقلّة عددهم والبالغ 66 محاسب ومحاسبة تم استخدام أسلوب المسح الشامل حيث تم توزيع الاستبيانات على جميع أفراد الدراسة، وتم استعادة 66 استبانته وبعد استبعاد الاستبيانات الغير الصالحة والبالغ عددها 6 استبيانات ليصبح عدد الاستبيانات الصالحة لتحليل الإحصائي عددها 60 استبانته صالحة لتحليل الإحصائي

1-4- أساليب التحليل الإحصائي: بعد جمع البيانات وترميزها بالطرق الإحصائية المناسبة، وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية spss، فقد استخدم الباحث التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعامل الارتباط بيرسون ومعادلة كرونباخ ألفا. تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة (One Semple T-test)

2- تحليل نتائج الدراسة واختبار الفروض:

1-2- وصف خصائص عينات الدراسة:

الجدول رقم(01): خصائص عينة الدراسة

المتغير	تكرار	%	
العمر	اقل من 30 سنة	10	16.67
	31-40 سنة	30	50
	41-50 سنة	15	25
	اكبر من 50 سنة	05	8.33
الشهادة الأكاديمية	ليسانس	54	90
	ماجستير	05	8.33
	دكتوراه	01	1.67
الدرجة الوظيفية	محاسب معتمد	15	25
	محافظ حسابات	30	50
	خبير محاسبي	15	25
الخبرة المهنية	اقل من 5 سنوات	10	16.67
	من 06-10 سنوات	30	50
	من 11-15 سنة	10	16.67
	اكبر من 16 سنة	10	16.67
الاجمالي	60	100	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي: أن الفئة العمرية موزعة كما يلي ، أقل من 30 سنة بنسبة 16.67%، 31-40 سنة بنسبة 50% ، 41-50 سنة بنسبة 25%، أكبر من 50 سنة بنسبة 8.33%، كما يلاحظ أن كل أفراد العينة هم جامعيين مما يساعد على قدرتهم على استيعاب فقرات الاستبانة، أن اغلب أفراد العينة تزيد خبرتهم المهنية عن 10 سنوات وهذا مؤشر جيد على أن أفراد العينة لهم خبرة كبيرة في مجال المحاسبة، أما المستوى الوظيفي فهو موزع كالتالي: محاسب معتمد بنسبة 25% محافظ حسابات بنسبة 50%، خبير محاسبي بنسبة 50%

2-2- تحليل نتائج الدراسة:

أ- أهمية تطبيق نظام المحاسبي المالي

الجدول رقم (02): تحليل فقرات المحور الأول (أهمية تطبيق نظام المحاسبي المالي)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور الأول (أهمية تطبيق نظام المحاسبي المالي) يعمل تطبيق نظام المحاسبي المالي على:	ر.م
0.65	03.60	تلبية حاجيات المستثمرين من خلال توفير معلومات مالية أكثر شفافية	01
0.68	03.00	تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للشركة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة	02
0.79	03.70	يسمح بمقارنة القوائم المالية للشركة مع شركات أخرى لنفس القطاع	03
0.86	02.50	انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية .	04
0.84	03.85	يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تركز على مبادئ محددة بوضوح	05
0.77	04.03	الاستجابة لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية	06
0.80	04.10	إيصال المعلومات لمختلف الأطراف المهتمة بالمعلومات المالية	07
0.87	04.02	إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية	08
0.81	02.40	زيادة ثقة المساهمين من خلال متابعة أموالهم في الشركة	09
0.78	03.46	مجموع فقرات المحور الثاني	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج جدول رقم (02) إلى اتفاق (64.2%) من المحاسبين المبحوثين يرون أهمية تطبيق نظام المحاسبي المالي تتمثل في إيصال المعلومات لمختلف الأطراف المهتمة بالمعلومات المالية ويدعم ذلك الوسط الحسابي البالغ قيمته (04.10) وانحراف معياري (0.80) وعلى الرغم من أن جميع المتغيرات ساهمت بإيجابية في هذا المبدأ إلا أن (78.3%) لا يتفقون حول الفقرة (04) والتي تنص على انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية . و يدعم ذلك الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (02.50) وانحراف معياري (0.86)، كما أن المتغير (02) جاءت محايدة بنسبة (51.67%) والتي تنص على تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للشركة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة و يدعم ذلك الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (03.00) وانحراف معياري (0.68)

ب- معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية:

الجدول رقم(03): تحليل فقرات المحور الثاني (معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية)

ر.م	المحور الثالث (معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
10	عدم وجود بورصة للأوراق المالية	04.01	01.10
11	عدم وجود إطار فكري عام للمحاسبة	04.05	01.12
12	ضعف أداء المؤسسات المالية التي تعتبر عنصرا فعالا في تحريك العمل بالنظام المحاسبي المالي.	04.08	01.11
13	قلة لمحاسبين المهنيين المؤهلين	04.17	0.95
14	غياب الحاجة وعدم المقدرة على إعداد تقارير مالية رفيعة المستوى	04.13	0.83
15	عدم تماشي القوانين الضريبية مع متطلبات النظام المحاسبي والمالي	04.00	0.87
16	قلة المدربين الأكفاء والمتخصصين في إعطاء دورات حول النظام المحاسبي والمالي	04.07	0.72
17	عدم اهتمام المؤسسات الجزائرية بعقد دورات تدريبية حول النظام المحاسبي المالي	03.60	0.93
18	صعوبة الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبة المالية	02.40	0.96
19	عدم توفر المؤهلات العلمية الكافية للمحاسب الجزائري يعيق عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي	03.45	0.89
20	عدم توفر الخبرة المهنية للمحاسبين يعيق عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي	03.50	0.87
21	عدم كفاية أو قلة الموارد المالية التي تمكن الشركة من تدريب موظفيها حول تطبيق النظام المحاسبي المالي	03.75	0.69
22	صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية	3.30	0.91
0.85	مجموع فقرات المحور الثاني	03.73	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج جدول رقم(03) إلى اتفاق(84.2%) من المحاسبين المبحوثين يرون من بين المعوقات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي تتمثل في قلة لمحاسبين المهنيين المؤهلين ويدعم ذلك الوسط الحسابي البالغ قيمته (04.17) وانحراف معياري (0.95) وعلى الرغم من أن جميع المتغيرات ساهمت بإيجابية في هذا المبدأ إلا أن (71.5%) لا يتفقون حول الفقرة (18) والتي تنص على صعوبة الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبة المالية . و يدعم ذلك الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (02.40) وانحراف معياري (0.96)، كما أن المتغير (22)جاءت محايدة بنسبة (71.80%) والتي تنص على صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية و يدعم ذلك الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (03.30) وانحراف معياري (0.91)

ج- وسائل زيادة إمكانية الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي:

الجدول رقم(04): تحليل فقرات المحور الثالث (وسائل زيادة إمكانية الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي)

ر.م	المحور الثالث (وسائل زيادة إمكانية الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
23	تحسين الأعداد الأكاديمي لطلاب المحاسبة في الجامعات الجزائرية	02.90	0.69
24	تحديث مناهج المحاسبة في الجامعات الجزائرية بما يتوافق والاتجاهات العالمية	04.00	0.61
25	عقد ورشات عمل والقيام بأبحاث علمية ومناقشات بخصوص النظام المحاسبي المالي	04.07	0.56
26	إصدار قوانين تلزم بتطبيق النظام المحاسبي المالي	04.10	0.64
27	حث الطلاب وتوعيتهم بأهمية النظام المحاسبي المالي	02.50	0.68
28	إصدار الكتيبات ومنشورات التي تخص النظام المحاسبي المالي	03.50	0.55
29	ضرورة إقامة المؤتمرات العلمية التي تهدف إلى زيادة الوعي بأهمية النظام المحاسبي المالي	03.75	0.54
0.69	مجموع فقرات المحور الثالث	03.54	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج جدول رقم(04) إلى اتفاق(66.2%) من المحاسبين المبحوثين يرون من بين وسائل زيادة إمكانية الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي إصدار قوانين تلزم بتطبيق النظام المحاسبي المالي ويدعم ذلك الوسط الحسابي البالغ قيمته (04.10) وبانحراف معياري (0.64) وعلى الرغم من أن جميع المتغيرات ساهمت بإيجابية في هذا المبدأ إلا أن (58.5%) لا يتفقون حول الفقرة (27) والتي تنص على حث الطلاب وتوعيتهم بأهمية النظام المحاسبي المالي . و يدعم ذلك الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (02.50) وبانحراف معياري (0.68)، كما أن المتغير (23) جاءت محايدة بنسبة (68.10%) والتي تنص على تحسين الأعداد الأكاديمي لطلاب المحاسبة في الجامعات الجزائرية و يدعم ذلك الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (02.90) وبانحراف معياري (0.69)

2-3- اختبار الفروض:

الجدول رقم(05): نتائج اختبار الفرضيات

المتغير	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى دلالة
أهمية تطبيق نظام المحاسبي المالي	21.60	1.671	0.000
وسائل زيادة إمكانية الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي	25.65		0.000
معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية	23.74		0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة T المحسوبة لجميع المحاور (23.74،25.65،21.60) أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي 1.671، مما يعني أن:

- تطبيق النظام المحاسبي المالي أهمية في شركات المساهمة الجزائرية.
- وجود معوقات تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية
- توجد وسائل وطرق تؤدي إلى زيادة تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية.

الخلاصة :

نتائج الدراسة: من خلال ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

- 1- لتطبيق النظام المحاسبي المالي أهمية في شركات المساهمة الجزائرية تتمثل في:
 - إيصال المعلومات لمختلف الأطراف المهمة بالمعلومات المالية
 - يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تركز على مبادئ محددة بوضوح
 - الاستجابة لاحتياجات المستثمرين الحالية و المستقبلية
 - إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية
- 2- توجد معوقات تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية تتمثل في:
 - عدم توفر المؤهلات العلمية الكافية للمحاسب الجزائري يعيق عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي
 - عدم توفر الخبرة المهنية للمحاسبين يعيق عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي
 - قلة لمحاسبين المهنيين المؤهلين
 - عدم تماشي القوانين الضريبية مع متطلبات النظام المحاسبي والمالي
- 3- توجد وسائل وطرق تؤدي إلى زيادة تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية من بينها إصدار قوانين تلزم بتطبيق النظام المحاسبي المالي
- عقد ورشات عمل والقيام بأبحاث علمية ومناقشات بخصوص النظام المحاسبي المالي
- ضرورة إقامة المؤتمرات العلمية التي تهدف إلى زيادة الوعي بأهمية النظام المحاسبي المالي

توصيات الدراسة: من خلال نتائج الدراسة وقف الباحثان على بعض التوصيات نذكر منها ما يلي:

- خلق إطار مهني متطور لمهنة المحاسبة من خلال عقد الندوات والمؤتمرات المحاسبية لتعميق تطبيق النظام المحاسبي المالي، وكذا من أجل التعرف على أهم مشكلات تطبيقه.
- تنظيم دورات تدريبية للمحاسبين حتى يصبحوا قادرين على تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- تفعيل دور مكاتب المحاسبة لتلتزم الشركات في الجزائر بتطبيق النظام المحاسبي المالي.
- ضرورة تضافر جميع الجهود سواء مكاتب المحاسبة و شركات لتذليل المشاكل التي تعيق تطبيق النظام المحاسبي المالي
- إصلاح النظام المصرفي قصد التمكن من التماشي مع متطلبات النظام المحاسبي المالي.

الهوامش والمراجع :

- ¹-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية العدد رقم 74 القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007.
 - ²-القانون 07-11 الصادر بتاريخ 15 ذي القعدة 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر 2007.
 - ³-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية العدد رقم 74 القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007.
 - ⁴-عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص 178.
 - ⁵-Projet de système comptable financière, ministère des finances, juillet 2006- document de travail p 6.
 - ⁶-مداخلة وزير المالية كريم جودي أمام نواب مجلس الشعبي الوطني منقولاً عن جريدة الخبر الجزائرية الصادرة بـ5سبتمبر 2007
 - ⁷-شنوف شعيب ، أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية ، مجلة جديد الاقتصاد ، العدد 00 ، مجلة تصدر عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ، الجزائر ، 2006 ، ص 65
 - ⁸-صالح بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي ،مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر ،2010/2009،ص 127.
 - ⁹-نورالدين مزياي، النظام المحاسبي الجزائري الجديد ،بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية، ص23
 - ¹⁰-شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ،الجزائر. 2008.
 - ¹¹-منصوري عبدالله المعايير المحاسبية الدولية للبنوك وحدود الإفصاح ،موجودة على شبكة الانترنت:
- www.etudiant.com/vb
- ¹²-مزياي نور الدين وفروم محمد الصالح، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي، جامعة الوادي، 17-17/01/2010، ص10